

الاستراتيجية

لا توجد في الوقت الحالي إستراتيجية للمساعدة القطرية لإيران. وكانت إستراتيجية المساعدة المؤقتة الأخيرة التي غطت الفترة 2002-2003 قد تم تمديد العمل بها حتى عام 2005. ولم يوافق البنك الدولي على أية قروض جديدة لإيران منذ عام 2005، وقد أُقفلت جميع المشاريع.

ولا توجد برامج لمؤسسة التمويل الدولية في إيران حاليا. وأُقفلت عمليتا استثمار سابقتان ارتبطت بهما المؤسسة في إيران في عامي 2004 و 2005، ولا توجد لها أية ديون في إيران. وأصدرت الوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمانين في عام 2005 ولم تقدم أية ضمانات منذ ذلك الحين. ويبلغ حجم التغطية الضمانية للوكالة في إيران 72.9 مليون دولار حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2014.

السياق العام

تملك إيران ثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد المملكة العربية السعودية، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي حوالي 366 مليار دولار في 2013 - 2014. وهي كذلك ثاني أكبر بلدان المنطقة بعد مصر من حيث عدد السكان إذ بلغ عدد السكان بها نحو 77.3 مليون نسمة في عام 2013. ويتميز الاقتصاد الإيراني بقطاع محروقات كبير، وصغر قطاعي الزراعة والخدمات، وحضور ملحوظ للدولة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات المالية. وتحتل إيران المركز الثاني في العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي والمركز الرابع في احتياطات النفط الخام المثبتة. ومازال إجمالي الناتج المحلي الكلي وإيرادات الحكومة تعتمد إلى حد كبير على العائدات النفطية ومن ثم فهي متقلبة بطبيعتها.

وقد تبنت السلطات الإيرانية إستراتيجية شاملة تسعى لتطبيق إصلاحات تقوم على عوامل السوق، كما يتضح في وثيقة الرؤية التي تعتمدها الحكومة وتمتد 20 عاما، وخطة التنمية الخمسية الخامسة لإيران (2011 - 2015). غير أن الدولة الإيرانية لا تزال تلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد، إذ تمتلك مؤسسات أعمال عامة وشبه عامة كبيرة تهيمن جزئيا على قطاعات الصناعات التحويلية والتجارة. وتهيمن البنوك العامة أيضا على القطاع المالي. علاوة على ذلك، مازالت بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ضعيفة حيث جاءت إيران في المرتبة 152 من أصل 189 بلدا شملهم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014. ولم يأت في مراكز أدنى منها من بين بلدان المنطقة سوى الجزائر وجيبوتي والجمهورية العربية السورية وليبيا.

وقد شرعت الحكومة في تنفيذ إصلاح رئيسي لنظام الدعم غير المباشر الخاص بالسلع الأساسية كمنتجات البترول والمياه والكهرباء والخبز، مما أدى إلى تحسن طفيف في كفاءة بنود الإنفاق والأنشطة الاقتصادية. وحل برنامج تحويلات نقدية مباشرة إلى الأسر الإيرانية محل نظام الدعم العام غير المباشر، الذي يعادل نحو 27 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في 2007 / 2008 (أو حوالي 77.2 مليار دولار). وقد ارتفعت أسعار النفط بالتوازي مع ذلك، مما أسهم بدوره في الحد من العجز الذي تعاني منه مؤسسة الدعم الموجه والذي لا يزال كبيرا (يقدر بحوالي 1.3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي). ويجري حاليا النظر في تطبيق مرحلة ثانية من إصلاح الدعم، مما سيؤدي إلى تحسين توجيه التحويلات النقدية للأسر منخفضة الدخل.

وقد واصل الاقتصاد الإيراني انكماشه في 2013/2014 (مثلا، مارس/آذار 2013 - مارس/آذار 2014)، وإن كان بوتيرة بطيئة. وأسفرت العقوبات المفروضة على صادرات النفط الإيراني، وسلاسل التوريد في القطاعات الأساسية من الاقتصاد - كما هو الحال في مجال صناعة السيارات ومعاملات البنوك الدولية والمحلية عن انكماش قدره 5.8 في المائة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في 2012/2013. وفي 2013/2014، تشير التقديرات إلى انكماش الاقتصاد الإيراني بمعدل سنوي قدره 1.7 في المائة. وأدت العقوبات التي بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في فرضها على إيران في منتصف عام 2012 إلى خفض الصادرات النفطية التي تبلغ 2.2 مليون برميل يوميا إلى النصف. وقد أدى تخفيف العقوبات بموجب خطة العمل المشتركة بين إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد إلى زيادة تدريجية في صادرات النفط تنصدها زيادة في الصادرات إلى الصين التي ارتفعت من 250 ألف برميل يوميا إلى 540 ألف برميل يوميا بين شهري أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2013، وظلت نسبيا دون تغيير منذ ذلك الحين. وتقدر صادرات إيران النفطية بحوالي 1.21 مليون برميل يوميا في يونيو/حزيران 2014. علاوة على ذلك، أدى انخفاض سعر صرف الريال الإيراني إلى تحسين القدرة التنافسية لقطاعات الزراعة والصناعات التحويلية والصادرات غير النفطية، وكذلك الصناعات الهيدروكربونية. وقد انخفضت الضغوط التضخمية على الاقتصاد من مستوى الذروة البالغ 45 في المائة في يوليو/تموز 2013 إلى 15 في المائة في يونيو/حزيران - يوليو/تموز 2014. وأسهم في تحقيق ذلك عدد من العوامل منها ارتفاع قيمة الريال الإيراني، وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وتخفيف العقوبات الدولية المفروضة على إيران.

وسيظل معدل البطالة مرتفعا، ومن المتوقع أن يشكل تحديا رئيسيا أمام الحكومة. ووفقا لمركز الإحصاء الوطني الإيراني، بلغت تقديرات معدل البطالة نحو 10.4 في المائة في أثناء السنة التقييمية المنتهية في 20 مارس/آذار 2014. إلا أن تقديرات المصادر غير الرسمية تشير إلى ارتفاع معدل البطالة الكلي إلى 20 في المائة. ويثير معدل البطالة القلق بصفة خاصة فيما بين الإناث (24 في المائة) وفئة الشباب (20 في المائة). وقد ازدادت معدلات البطالة المقنعة أيضا بشدة. وتأتي حالة الضعف التي تعاني منها سوق العمل في سياق لا تزيد فيه نسبة السكان النشطين اقتصاديا على 36.7 في المائة. ويؤدي ارتفاع معدل مشاركة المرأة والعدد الكبير للشباب الداخلين إلى سوق العمل إلى تفاقم أوضاع سوق العمل المحدودة. ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه تمشيا مع تطور الوضع الاجتماعي الاقتصادي لإيران التي تتسم بشكل متزايد بارتفاع مستويات التعليم بين النساء، متجاوزة مستويات أقرانهن من الرجال، وانخفاض نسبي في معدل تكوين الأسر. وبالمثل، يتسم

الوضع الديموغرافي لإيران بارتفاع نسبة الشباب كثيرا (أكثر من 60 في المائة من الشريحة العمرية دون الثلاثين عاما في إيران). ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن يدخل زهاء 750 ألف شاب إلى سوق العمل كل عام - تصبح نسبة كبيرة منهم من العاطلين عن العمل أو ممن يأس من البحث عن وظيفة وانضم إلى صفوف السكان الخاملين اقتصاديا. ولا عجب في أن هجرة الشباب تُقدر بنحو 150 ألفا سنويا إلى بلدان أخرى بحثا عن مستقبل اقتصادي أفضل. وتذهب تقديرات الحكومة إلى ضرورة توفير نحو 8.5 مليون فرصة عمل خلال العامين المقبلين، وذلك بغرض خفض معدلات البطالة إلى 7 في المائة بحلول عام 2015.

وتظهر بيانات البنك الدولي أن 0.7 في المائة فحسب من السكان (نصف مليون شخص) يعيشون دون خط الفقر البالغ 1.25 دولار للفرد يوميا (على أساس تعادل القوة الشرائية) عام 2010. إلا أن نسبة كبيرة من السكان تعيش بالقرب من هذا الخط. وفي واقع الأمر، يمكن أن يؤدي رفع خط الفقر 0.5 دولار للفرد يوميا (من دولارين إلى 2.5 دولار ومن 3 دولارات إلى 3.5 دولار) إلى وقوع ما بين 4 و6 في المائة من السكان - أكثر من 4.5 مليون شخص - في براثن الفقر. ويشير ذلك إلى أن هناك كثيرين معرضون للتأثر بالتغيرات التي تطرأ على دخولهم الشخصية المتاحة للإنفاق، وللارتفاع المستمر في تكلفة المعيشة.

ومن أجل تحسين توقعات الاقتصاد، أعلنت الحكومة الإيرانية عدة إجراءات، منها: رفع القدرة الإنتاجية للقطاع غير النفطي من الاقتصاد، ومنح البنك المركزي قدرا أكبر من الاستقلالية، وتوسيع الوعاء الضريبي، وتحقيق استقرار العملة المحلية في السوق، وإعادة منظمة الإدارة والتخطيط التي كانت مسؤولة عن صياغة الموازنة العامة وخطط التنمية الخمسية في البلاد، وفتح قطاع النفط للشركات الأجنبية للاستثمار والمساعدة الفنية. وقد تحسنت الآفاق الاقتصادية المستقبلية منذ العام الماضي تماشيا مع التدابير المؤقتة التي طبقتها إيران ومجموعة الخمسة زائد واحد (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا) في إطار خطة عمل مشتركة. فقد أعلنت الحكومة التزامها بتخفيف العقوبات على إيران، وتخفيف الضغوط التضخمية على الاقتصاد. وستزيد هذه المبادرة في النهاية من إمكانيات التصدير الإيرانية ورفع القوة الشرائية للمستهلكين ومساندة الاستهلاك والاستثمار التجاري عبر تحسين ثقة المستهلكين والشركات. وتشير أحدث التوقعات لسنة 2015/2014 إلى أن الاقتصاد سينمو 1.5 في المائة، وأن معدل التضخم سينخفض إلى 23 في المائة.

آخر تحديث: أكتوبر/تشرين الأول 2014